Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 16 number 2, December 2019
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages :127-141

THE REALITY OF EMPLOYMENT AND UNEMPLOYMENT IN ALGERIA DURING THE PERIOD (1990-2017)

واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة.(1990–2017)

مهدي حطاب*

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–القليعة– تيبازة، الجزائر.

mehdihattabons@gmail.com

أسيا الشريف

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–القليعة– تيبازة، الجزائر.

h_assia@hotmail.com

تاريخ الوصول: *2019/07/16* ***تاريخ القبول:*** *2019/10/20* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *2020/01/06*

ABSTRACT: This analytical descriptive paper aims in its first part to highlight the reality of employment and unemployment in Algeria during the period of 1990-2017. The Algerian labor market suffers from the imbalance between demand and supply. The Algerian labor market is filled with a large labor force. However, this force does not find the most suitable way to enter the work world and keep them away from the specter of unemployment. Especially the category of young people with degrees and females. The total unemployment rate recorded 29.2% in 1999 and 11.7% in 2017. The second part is devoted to the predictive application status of the labor market classification, according to the algorithm of a probability tree using the spss23 program. This is because it is difficult to know the characteristics and the variables categories of the survey, at the same time, which implies the finding of several variable intersections in the same individuals. Where the percentage of employment is 89.2% of the economically active category and the share of people aged 35 and over is 52.4% of the employment category, 96.3% of them are employed; Their matrimonial status (married, divorced and widowed) represented 45.2% of which 97.3% are employed.

Keywords: labor market, unemployment rate, labor supply, gender, probability tree.
JEL Classification : J 11, J21, J64

ملخص: تهدف هذه الورقة الوصفية التحليلية في جزئها الاول إلى إبراز واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2017. بحيث يعاني سوق الشغل الجزائري الاختلال بين الطلب والعرض على العمل. وتتشبع سوق الشغل الجزائرية بقوة عمالة كبيرة إلا أن هذه القوة لا تجد الطريق الأنسب للولوج إلى عالم الشغل والتخلص من شبح البطالة، خاصة في فئة الشباب

*المؤلف المراسل

أصحاب التأهيل وفئة الإناث. حيث سجل معدل البطالة الإجمالي 29.2 %سنة1999 ثم 11.7% سنة 2017. أما الجزء الثاني فقد خصص للحالة التطبيقية التنبؤية لتصنيف سوق الشغل وفقا لخوارزمية شجرة الاحتمالات وذلك بالاستعانة ببرنامج .spss23وهذا لصعوبة معرفة خصائص ومتغيرات فئات المسح في آن واحد، بمعنى إيجاد عدة تقاطعات لمتغيرات في نفس الافراد من اجل دعم وتسهيل القرار. ومثلت نسبة المشتغلين 89.2 % من الناشطين اقتصاديا وكانت حصة ذوي الاعمار 35 سنة فما فوق 52.4 % ،96.3 % منهم مشتغلين. وهم في الحالة العائلية (متزوج، مطلق/أرمل) بنسبة 45.2 % ممثلين في 97.3 % مشتغلين، وذوي المستوى النهائي ودون المستوى بنسبة 25.8 % معظمهم مشتغلين بنسبة97.7.

الكلمات الرئيسية سوق الشغل، معدل البطالة، عرض العمل، النوع، شجرة الاحتمالات.

1. مقدمة:

يعتبر سوق الشغل من أصعب الميادين التي لم تحظى الكثير من الدول في إيجاد التوازن فيه والقضاء على البطالة وتخفيض نسبتها. والجزائر من بين مجموع هذه الدول رغم كل السياسات المختلفة المتبعة والأموال الضخمة التي تخصص لهذا الجانب إلا أنها لم توفق كليا فيها وبشكل مستمر. فكلما توفرت البحبوحة المالية كلما كانت الحصة المخصصة أكبر إلا أن فعاليتها تكون لفترة وجيزة أي إلى حين كف الدولة عن الدعم لها وهذا راجع لعدم نجاعة وفعالية السياسات المتبعة التي في اغلب الأحيان تفشل في تحقيق الأهداف الكلية المبتغاة من الدعم أي خلق مناصب عمل دائمة والحد من شبح البطالة وخلق ديناميكية في سوق الشغل.

وهذا ما يؤدي إلى العجز في استيعاب كل اليد العاملة الجديدة التي بدورها توجد المشكل من جديد. فالجزائر تنتهج سياسة الوساطة بين طالبي العمل وعارضيه من خلال عدة مؤسسات ممثلة في أجهزة التشغيل المختلفة التي تساهم في تنظيم وتأطير وتطوير سوق الشغل بجمع عروض وطلبات العمل وربط فيما بينهما. للمساهمة في رفع عدد المشتغلين وخفض عدد البطالين على أحسن وجه ممكن. بالإضافة الى عدم وجود استشراف في مجال سوق العمل وان وجد فكونه ضعيف ولا يراعي الخصائص والمتغيرات التي تميز القوة العاملة بصفة عامة والبطالين بصفة خاصة، وذلك بطرق علمية وبالاستعانة بالمختصين في المجال من أجل دعم القرارات المتخذة. فما هي إمكانية إيجاد عدة تقاطعات لمتغيرات في نفس الافراد؟

وفي هذا الإطار جاءت هذه المقالة للبحث في محتوى التشغيل والبطالة في الجزائر وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والاحصائي، حيث خصص الجزء الأول للدراسة الوصفية التحليلية لواقع التشغيل والبطالة في الجزائر بدءا من سنة 1990-2017 التي تعد مرحلة مفصلية وتحولية في تاريخ الاقتصاد الجزائري وهي مرحلة اقتصاد السوق. كما خصص الجزء الثاني للحالة التطبيقية المتعلقة بشجرة القرار لتصنيف سوق الشغل الجزائرية لسنة 2014 انطلاقا من معطيات المسح الوطني للتشغيل على مستوى الاسر للتعرف على كيفية تحديد مختلف الخصائص والمتغيرات التي تجتمع في نفس الافراد قصد تقديمها في شكلها المبسط لتسهيل

اتخاذ القرار، بالإضافة إلى بساطة قراءة النتائج التي تتيح إمكانية اتخاذ القرار دفعتنا إلى اختيار هذه الطريقة دون غيرها.

2. النشاط الاقتصادي:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل تمثل هذه الفئة مجمل السكان الذين يعملون والذين لا يعملون (المشتغلين +البطالين) وتتعدى أعمارهم السن القانوني للعمل. فقد عرف المجتمع الجزائري تطورا في عدد السكان الكلي مقابل تطور في عدد الأشخاص الناشطين اقتصاديا وبحسب الجنس معا .

تراوح عدد الناشطين اقتصاديا 5639000 شخص سنة 1990على المستوى الوطني حيث بلغ معدل النشاط لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 29.70% ممثلا في 43.90% عند الذكور و15.5% عند الإناث. وبعد حوالي 10 سنوات أحرز نمو قدر ب 10.5 نقطة في مجموع المعدل وحسب الجنس ب 48% عند الذكور وبانخفاض إلى 8.3% عند الإناث. ليواصل الارتفاع تدريجيا في هذا المعدل إلى 42.2% سنة 2014 ممثلا ب 11453000 شخص بمعدل 66.3% للذكور و16.3% للإناث. ليتراجع ب 1.4 سنة 2015 ويبقى ثابت تقريبا في سنة 2016 في المجموع مع تسجيل تغير طفيف حسب الجنس.

هكذا وليعاود الارتفاع في سنة 2017 إلى 42% وذلك بمقدار 12277000 ناشط اقتصادي ب 66.3%عند الذكور و 17.4% عند الإناث وتعتبر هذه الأخيرة أكبر نسبة حققها النوع في سوق العمل الجزائرية إلا أن ارتفاع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الذكور يقارب أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها بين الإناث. وتوضح البيانات أن هذا النمط السائد في

سوق العمل الجزائري. ويعتبر معدل النشاط في الجزائر معدلا معتبرا مقارنة بالمعدل الدولي، كما يدل هذا على أن المجتمع الجزائري اغلبه شباب خلال هذه الفترة.

3. السكان المشتغلين:

تضم هذه الفئة الأشخاص ذو الأعمار 15 سنة فأكثر والذين يزاولون نشاط على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي للمسح. سواء كانوا أجراء (دائمين، غير دائمين) أو غير أجراء (مستخدمين، أصحاب مهن حرة، معيل عائلة أو في الخدمة الوطنية) (المكتب الدولي للعمل،2019).

شهدت هذه الفئة في الجزائر تطورات مختلفة عبر فترات زمنية وذلك بالتزامن مع التطورات التي مست الاقتصاد الجزائري وحركية سوق الشغل أيضا. حيث قدر حجم السكان المشتغلين سنة 1990 ب 4516900 مشتغل ومثلت اليد العاملة النسوية 7.35.%

راوحت هذه الفئة مكانها في سنوات التسعينات مسجلة تطورا طفيفا في مدة حوالي 10 سنوات لتبلغ 6180000 مشتغل سنة 2000 ممثلة في 12.9% لفئة الإناث، وبمعدل تشغيل 7.2% للإناث و53.3% للذكور ويعكس هذا التطور الطفيف مدى ضعف حركية سوق الشغل الجزائرية أو شبه جموده في هذه الفترة التي تميزت بعدم الاستقرار الأمني أو ما يسمى بسنوات العشرية السوداء. وبعد ذلك سجلت هذه الفئة في فترة العشرية الأولى من هذا القرن تزايد بمقدار واضح لتصل إلى 7798000 مشتغل سنة 2004 ثم إلى 9735000 مشتغل سنة 2010 ممثلة في17.43 % و15.14% لفئة الإناث على التوالي وبمعدل تشغيل 11.5% للإناث و63.3 % للذكور للسنة الأخيرة. لتواصل هذه الفئة في المنحى التصاعدي بعد كل سنة مسجلة 10845000 مشتغل سنة 2016 بنسبة 17.63% للإناث وبمعدل تشغيل 13.3% للإناث و61.2% للذكور. لتسجل في سنة 2017 ارتفاعا محتشما مقارنة ب سنة 2016 قدر ب 13000 مشتغل بتمثيل لليد العاملة النسوية ب 18.1% من إجمالي عدد السكان المشتغلين. وبمعدل تشغيل 13.8% لهذه الأخيرة و59.5% للذكور (Lamia et Philippe ,2017,p5).يمكن تفسير هذا التزايد في عدد المشتغلين بتحول أو انتقال سوق الشغل الجزائرية من حالة الخمول إلى الانتعاش خلال الفترات السابقة بضخ الدولة للأموال في شكل برامج إنمائية بمختلف أشكالها عن طريق أجهزة التشغيل المختلفة وأهمها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات .(Ali, Ragui 2017.p3) وهذا جراء البحبوحة المالية الناتجة عن انتعاش سوق النفط العالمي والتي ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة .

3.1. تطور توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط: برزت في السنوات الأخيرة محددات الاختيار بين قطاعات النشاط وبين العمل بأجر والعمل الحر بالنظر إلى أهمية ودور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية. حيث يتم تحليل محددات اختيار العاملين لحسابهم الخاص مقابل الوضع براتب، كما يصعب نمذجة اختيار الأعمال في البلدان النامية بالنظر إلى الخصائص المحددة لأسواق العمل في هذه البلدان. غالبًا ما تتميز أسواق العمل بازدواجية عن المنافسة الكاملة .

(Lassassi M, HAMMOUDA N, 2015,p03)

الجدول 01: تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر من 1990-2017. (بالألف)

القطاع / السنة	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات	المجموع
1990	907	670	683	2256	4516

100	49.97	15.12	14.83	20.08	%
4823	2334	588	584	884	1997
100	64	10.3	10.2	15.5	%
5307	3864	617	826	872	2000
100	62.52	9.99	13.37	14.2	%
6664	4393	1212	1059	1380	2005
100	54.61	15.07	13.16	17.16	%
9736	5377	1886	1337	1136	2010
100	55.23	19.37	13.73	11.67	%
10594	6524	1776	1377	917	2015
100	61.6	16.8	13	8.7	%
10858	6417	1847	1493	1102	2017
100	59.1	17	13.8	10.1	%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تظهر التركيبة النسبية لفئة المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي أن قطاع الخدمات بمفهومه الواسع يستقطب غالبية العمال المدمجين. وذلك طيلة الفترة بنسبة 49.97% سنة 1990 إلى 64% سنة 1997 ثم إلى 62.52% سنة 2000 وبقي هذا القطاع يحتل الصدارة رغم بعض التراجع النسبي في بعض السنوات مسجلا 55.23% سنة 2010 ثم 59.1% سنة 2017 إلا أن هذه النسب تبقى منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة التي تعرف ارتفاع كبير في هذا القطاع لأنه هو الداعم الوحيد للروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية للقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة وأيضا هو الداعم للتنمية عبر قنوات البنية التحتية المختلفة والمولد الأكبر للنمو في كافة دول العالم. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى والمتمثلة في الصناعة والبناء والأشغال العمومية فلم تجلب كثيرا اليد العاملة وسجلت على التوالي نسبة 14.83%و15.12% سنة 1990 ليليها تراجع إلى حوالي 10% سنة 1997 لكلاهما.

لتتعافى هذه النسبة قليلا بعد سنوات وتسجل 13.16% بقطاع الصناعة و15.03% لقطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2005 ثم شهدت نسبة القطاع الصناعي شبه استقرار في حجم اليد العاملة وفي المقابل عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا ملحوظا مسجلا نسبة 19.37% سنة 2010 ثم 17% سنة 2017.

وتعكس هذه التطورات السياسية التي انتهجتها الدولة من خلال البرامج الاتفاقية التي أطلقتها الدولة خلال الفترة 2000-2014: كبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2005 ثم برنامج توطيد النمو 2010-2014، وهو اتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش لاسيما ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي والشغل فقد طرحت ولازالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي والذي يعتبر من أهم القطاعات التي بإمكانها المساهمة بشكل كبير في تحقيق نسبة أعلى من الأمن الغذائي والحد من فواتير الاستيراد. فقد سجل تراجعا وتذبذبا رغم الجهود وسياسة الدعم التي انتهجتها الدولة في هذا القطاع على غرار القطاعات الأخرى فمن حجم مشتغلين ممثلا بنسبة 20% سنة 1990 وبمرتبة ثانية بعد قطاع الخدمات إلى نسبة 14.12% و8.7 %في سنتي 2010 و2014 على التوالي وبمرتبة أخيرة والاحتفاظ بها سنة 2017 وذلك بنسبة 10.1%ويرجع هذا إلى التذبذب في حجم المشتغلين في القطاع إلى عدم الفعالية الجيدة للبرامج المنتهجة في عملية الدعم لهذا القطاع.

3.2. تطور توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني:

الجدول 02: توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني في الجزائر من 1990-2017. (بالألف)

السنوات / القطاع القانوني	1997	%	2001	%	2005	%	2010	%	2015	%	2017	%
القطاع العام	2 890	50,6	2560	41.1	2 964	36.85	3349	34,4	4455	42	4001	36.9
القطاع الخاص	2 818	49,4	3669	58.9	5 081	63.15	6386	65,6	6139	58	6857	63.1
المجموع	5 708	100	6229	100	8 045	100	9735	100	10594	100	10858	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتميز سوق العمل بهيمنة القطاع الخاص وهذا بداية من سنة 1990 وللتذكير فان القطاع العام كان يحتل الصدارة وبنسبة 54.(Mohamed saib,2013.p04) % تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة أن القطاع الخاص والمختلط كان يشغل حوالي 49.4% سنة 1997 ثم 58% سنة 2001 وهكذا في تزايد مستمر محققا أعلى نسبة له ب 65.6% سنة 2010 ثم 63.1% سنة 2017.

وتترجم هذه النسب نمو القطاع الاقتصادي الخاص وأخذه حصة معتبرة في حيز الاقتصاد الجزائري. ما جعله يستقطب نسبا أكبر من المشتغلين مقارنة بالقطاع العام الذي يستقطب أغلب مشتغليه للوظيف العمومي. مع التنويه للمزايا والقوانين المتبعة للمستثمرين الخواص من طرف الدولة كدفع أجور المشتغلين الجدد والتكفل بمصاريف التأمين الاجتماعي وإعفاءات من الضرائب لمن يخلق مناصب شغل ...الخ كل هذه التسهيلات ساهمت في خلق فرص العمل في القطاع الخاص.

4. البطالــة :

تعني البطالة اهدار كبيرة في رأس المال البشري للاقتصاد على الرغم من تحقيق الجزائر تقدمًا كبيرًا في العقود الأخيرة في التعليم الأساسي. ولكن في الوقت الذي كان يجب أن يكون فيه مكاسب رأس المال

البشري أكبر عائد من حيث النمو الاقتصادي، ترك جزء مهم من هذه الموارد في وضع الخمول، بسبب البطالة(Dr. Kamel Lahmar, vol-3, Issue-1, Feb,2019) .

يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية (الديوان الوطني للاحصائيات.2019):

-أن يكون في سن العمل بين 15 و60 سنة .

-أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

-أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

لهذه الظاهرة أبعاد اقتصادية، اجتماعية وسياسية بإمكانها أن تؤثر في الفرد والمجتمع، حيث تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، أين تعتبر نسب البطالة أهم مؤشرات ومقاييس سوق العمل، كما تعتبر النسبة بين ثلاثة

وستة بالمائة في حدود المستويات الطبيعية للبطالة. وبدوره اختلال سوق العمل يعتبر أحد مؤشرات تدهور الأداء الاقتصادي الكلي. ولهذا فإن سوق العمل حظي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي. كما تعمقت الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق (عبد الغني ومحمد،2012. ص175).

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تفاقم هذه الظاهرة التي تمتد جذورها إلى سنوات طويلة وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي والمالي وكذلك التنظيمي والإداري عبر فترات مختلفة. والشكل الموالي عبارة عن صورة لأهم مؤشر في ذلك.

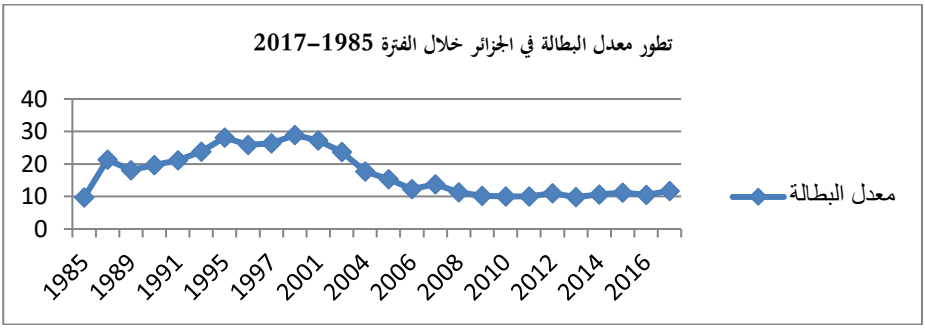

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال المنحنى البياني لتطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017 يتبين لنا أن سوق العمل في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى: ما قبل سنة 2000 سجل معدل البطالة في هذه المرحلة أعلى مستوياته حيث وصل إلى 29.2% سنة 1999.وهذا بعدما بدأ في الارتفاع بشكل مستمر منذ سنة 1985 حيث قدر آنذاك ب9.7% إلى 19.7% سنة1990 بزيادة قاربت الضعف بالنسبة للمعدل في حوالي خمسة سنوات ثم إلى 28.10% سنة 1995. وهذا راجع أساسا إلى الصدمة الكبيرة التي شهدتها أسعار البترول بعد عام 1986. مما ولد أزمة حادة في الاقتصاد الجزائري بسبب إعتماده على الريع البترولي بشكل أساسي ثم إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات وعمليات الخوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وعجزها عن خلق أو تحيين المزيد من مناصب الشغل ما نتج عنه التسريح الجماعي للعمال الذي قارب 500الف عامل وغلق حوالي 1000مؤسسة وكل هذا موازاة مع فترة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: 2001-2017: تميزت هذه المرحلة عامة بارتفاع الموارد الخارجية للدولة وانتعاش الخزينة العمومية وهذا جراء ارتفاع أسعار النفط لأعلى مستوياته والتي تعرف تناسبا عكسيا مع مؤشرات البطالة في الجزائر. لتسجل هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في كل سنة إلى أن وصلت 9.3%سنة 2013 وتعتبر أدنى نسبة لهذا المؤشر منذ الاستقلال .

حيث عمدت الدولة عدة برامج للتشغيل في هذه الفترة كما ذكرناه سابقا، كذلك خلق وتفعيل وكالات بفروعها على المستوى الوطني مهمتها التنسيق والتنظيم بين عارضين العمل وطالبيه مما أنعش سوق العمل بخلق مناصب جديدة وبطابع منظم. وفتح مجال التوظيف في القطاع العمومي عامة والوظيف العمومي خاصة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. مما ساهم في تقليص حجم البطالة. وسجل أيضا هذا المؤشر ارتفاع بحوالي أكثر من نقطتين في سنتي 2015 و2017 ليبلغ على التوالي 11.2%و11.7%. وهذا بعد التراجع الذي شهدته أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة ما جعل الدولة تعيد النظر في سياسة التوظيف وانخفاض الحركية في سوق الشغل بصفة عامة .

ورغم الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن معدل البطالة في الجزائر يبقى مرتفع وخاصة عند الشباب حاملي الشهادات الجامعية.

4.1. تطور نسبة ومعدل البطالة حسب المستوى التعليمي: يعتبر المستوى التعليمي أو المؤهل مؤشر ذو تأثير هام في تحديد حظوظ طالب العمل للحصول على منصب شغل خاصة مع التطورات

الحاصلة يوم بعد يوم في عالم سوق الشغل والمهن كظهور خدمات وتقنيات جديدة تتطلب كفاءة وتمهين حديث يتماشى معها وفي اغلب الأحيان ما تكون متخصصة.

والجزائر كغيرها من الدول التي لا تزال تعاني وبشدة من عدم التوافق بين مؤهلات عرض العمل أو مخرجات الجامعات ومعاهد التكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل. مما أبقى أو ساهم في ارتفاع نسبة البطالة بصفة خاصة في فئة الأفراد الجامعيين أو أصحاب المؤهلات بالدرجة الأولى.

في بداية التسعينيات كان سوق الشغل يستوعب تقريبا جل فئة الجامعيين أو أصحاب المؤهلات وهذا لقلتهم آنذاك حيث كانت نسبة البطالة في هذه الفئة 5.8%مقابل 3.8%و24.8%في فئة دون المستوى وذو المستوى الابتدائي على الترتيب. وبعد عدة سنوات تغيرت هذه النسب لتسجل 2.27%و14.03 %في فئة دون المستوى والمستوى الابتدائي على التوالي في سنة 2010 مقابل 26.85 %في فئة المستوى الجامعي بنفس السنة. ثم لتستمر وتسجل هذه الفئة ارتفاعا وصل إلى نسبة 28.3% سنة 2017. أما معدل البطالة فهو مرتفع جدا في فئة الجامعيين ويفوق المعدل الكلي في بعض السنوات بالضعف حيث سجلت هذه الأخيرة معدل 16.9 %و20.3 %سنة 2005 و2010 على الترتيب ثم 17.8 %سنة 2017 (Données statistiques 2017.p02).

والملاحظ هو ارتفاع نسبة ومعدل البطالة في فئة الجامعين وأصحاب المؤهلات على غرار ما كانت عليه سابقا وهذا راجع إلى ارتفاع عدد أفرادها في السنوات الأخيرة وعدم توفر مناصب الشغل الكافية لهذه الفئة وهذا لعدة أسباب، أهمها عدم وجود إستراتيجية واضحة واستشراف لسوق الشغل للاعتماد عليها في توجيه التخصصات الجامعية ومراكز التكوين التي من خلالها يكون خلق توافق وتوازن في النوع والكم بين عرض العمل والطلب عليه بالإضافة إلى الخلل الموجود في مركبة الطلب الكلي على العمل خاصة بالنسبة لهذه الفئة أين يحصل عدم التطابق بين طبيعة المناصب المعروضة والكفاءات المتوفرة لدى حاملي الشهادات أي يمكن تفسير وجود جزء معتبر من البطالة في حالة الجزائر بحصول اختلال في جانب مركبة الطلب الكلي للعمل في الجزائر (عبد القادر. 2015.ص116).

4.2. تطور توزيع نسبة البطالة حسب الفئات العمرية: شهدت نسبة البطالة في الجزائر تباينات معتبرة حسب الفئات العمرية حيث أخذت فئة الشباب من (¬20-30 سنة) النسبة الأكبر وبفارق كبير مقارنة بالفئات الأخرى وبالمعدل الكلي ومثلت في معظمها أكثر من 50 بالمائة من مجموع البطالين إذ سجلت في سنة 1991 نسبة 64 %ثم على التوالي 52.44 %و63.66 %في سنتي 2000 و2010 لتبقى في هذه الحدود إلى سنة 2017 بنسبة 57.98 %. في المقابل

عرفت فئة البطالين اقل من 20 سنة نسبة 16.08% سنة 2001 ثم 10.7 %سنة 2010 إلى 9.30% سنة 2017.

وتتميز هذه الفئة بان اغلب أصحابها يعتبرون وافدين جدد إلي عالم الشغل و معظمهم دون خبرة مهنية مما جعلهم يجدون صعوبة في الولوج إلي سوق الشغل و افتكاك منصب عمل فيه. ومن جهة أخرى نستنتج انه هذا دليل على عدم قدرة سوق الشغل على استيعاب وخلق مناصب عمل جديدة بما يناسب مختلف الفئات العمرية. وهذا يوحي أيضا أن معدل النمو السكاني يتزايد بوتيرة أكبر من معدل التشغيل في الجزائر.

5. شجرة القرارات او شجرة الاحتمالات Decision Tree :

تمثل شجرة القرار شكل بياني موضح عليه الكثير من الافعال أو البدائل الممكنة ومن حالات الطبيعة. تستخدم عندما يكون هناك صعوبة امام متخذ القرار ببناء جدول النتائج الشرطية وتعتبر من الأساليب الرياضية القوية التي تستخدم في تحليل العديد من الظواهر والمشكلات. ومن اجل استخدام هذا الأسلوب فمن الضروري تحديد:

-البدائل المختلفة عند كل نقطة .

-نقاط عدم التأكد والاحتمالات عند كل نقطة.

-المتغيرات المختلفة لكل احتمال.

كما تعتبر شجرة القرارات ذات أهمية خاصة في تحليل مسائل القرار التي تحتوي على سلسلة من القرارات او سلسلة من حالات الطبيعة المتتابعة الحدوث (حسن علي. ص131) .

وشجرة القرارات يمكن ان يكون محدد فيها البديل والعائد معروفين تماما حيث يتخذ فيها قرار واحد فقط. وقد تكون ذات مراحل متعددة، حيث تحتوي على إمكانيات لقرارات متتابعة (محمد. 2006.ص199)

*التحليل باستخدام شجرة القرارات Decision Tree Analysis :

يمكن تحليل مسائل اتخاذ القرار بيانيا باستخدام التحليل الشجري للقرار. وتأتي فائدة استخدام الشجرة لشفافية وسهولة التحليل، حيث يمكن رؤية كل أفرع عملية اتخاذ القرار بيانيا.

وتعرف شجرة القرار او شجرة الاحتمالات على انها رسم بياني يوضح الأفعال الممكنة اتخاذها، حالات الطبيعة واحتمالاتها والمنافع المرتبطة بكل زوج من الأفعال (مصطفى. 2018.ص02).

5.1. الحالة التطبيقية لشجرة الاحتمالات: من خلال المسح الوطني للتشغيل على مستوى الاسر لسنة 2014 وبالاستعانة ببرنامج spss 23 حاولنا بناء شجرة الاحتمالات او نموذج الانحدار بغية

الحصول عل تصنيف لجميع افراد المسح وذلك باعتبار الحالة الفردية للأشخاص كمتغير تابع بناءا على العمر، الجنس، المستوى، التعليمي، الحالة العائلية ومكان الإقامة. وذلك حسب المخطط التالي الذي يبين التصنيفات الممكنة لأفراد المسح (ملاحظة: أخذنا حالة واحدة بالتفصيل وهي الناشطين اقتصاديا أي المشتغلين+البطالين:

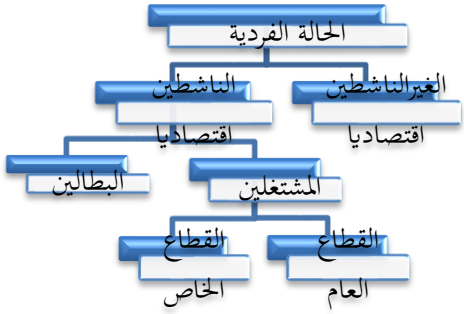

- الحالة الفردية: من خلال شجرة الاحتمالات للمتغير التابع الحالة الفردية بناءا على العمر، الجنس، المستوى، التعليمي، الحالة العائلية ومكان الإقامة حيث ملخص النموذج يظهر تصنيف الافراد في 236 فرع منها 151 فرع نهائي وهي جميع الاحتمالات الممكنة الحصول لمجمل الافراد المقدر ب 28111000 فرد، بالإضافة إلى اختبار كاي تربيع Chi-square والقيمة التنبؤية p-value (الملحق رقم 01).
- الناشطين والغير الناشطين اقتصاديا: شجرة الاحتمالات للمتغير التابع الحالة الفردية (ناشطين والغير الناشطين اقتصاديا) بناءا على العمر، الجنس، المستوى، التعليمي، الحالة العائلية ومكان الإقامة حيث ملخص النموذج يظهر تصنيف الافراد في 104 فرع منها 83 فرع نهائي. (الملحق رقم 02)
- المشتغلين والبطالين :

ملخص النموذج: شجرة الاحتمالات للمتغير التابع الحالة الفردية (مشتغلين+بطالين (بناءا على العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة العائلية ومكان الإقامة حيث يظهر الملخص تصنيف الافراد إلى 19 فرع منها 11 فرع نهائي. (الملحق 03.)

درجة دقة الشجرة :Risk نسبة الخطأ في دقة الشجرة هي 10.8 بالمئة.

Risk	
Estimate	Std. Error
.108	.004
Growing Method: EXHAUSTIVE CHAID Dependent Variable: NSI	

من خلال الشكل أعلاه الفرع صفر يمثل المتغير التابع بنسبة 89.2 %للمشتغلين و10.8% للبطالين.

الفرع رقم 01 يحتوي فئة الاعمار 35 سنة فما فوق ب 52.4% ممثلا في 96.3 %مشتغلين و3.7% بطالين.

الفرع رقم 02 يمثل فئة الاعمار (15-24 سنة) بنسبة 15.4% ممثلة في 73.3% مشتغلين و26.7% بطالين.

الفرع رقم 03 يمثل فئة الاعمار (25-34 سنة) بنسبة 32.9% ممثلة في 85.3% للمشتغلين و14.7% للبطالين.

الفرع رقم 04 و05 يمثلان الحالة العائلية للفرع رقم 01، حيث الفرع 04 يمثل (متزوج، مطلق/منفصل، أرمل (بنسبة 45.2% وذلك ب 97.3% للمشتغلين و2.7% للبطالين وهم الأشخاص ذوي الاعمار 35 سنة فما فوق. والفرع رقم 05 يمثل العزاب ب 72% ممثلا في 89.9% مشتغلين و .110% بطالين للأشخاص فئة العمر 35 سنة فما فوق.

الفرع رقم 6 و7 يمثلان الجنس للفرع رقم 02 لفئة العمر (15-24 سنة) حيث الفرع 6 يمثل الذكور ب 13% ممثلا في 77% مشتغلين و23% بطالين. والفرع 7 يمثل الاناث ب 2.4% ممثلين في 53.5% مشتغلين و46.5% بطالين. ولم يتم تصنيف فئة العمر (15-24سنة) بناءا على الحالة العائلية كما تم تصنيف الفئات الأخرى لأنه لا توجد فروقات او الفروق غير معنوية فلا يظهر التصنيف في شجرة الاحتمالات. (لا يوجد تصنيف في حالة عدم وجود فروقات أو الفروقات غير معنوية)

الفروع رقم 10،11 و12 يمثلون المستوى التعليمي لفئة الفرع رقم 5 الحالة العائلية ولفئة العمر 35 سنة فما فوق الفرع 01، ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو بدون مستوى يمثلون 25.8% ومعظمهم مشتغلين بنسبة 97.7%، أصحاب المستوى المتوسط يمثلون 13.8% وبنسبة مشتغلين 95.8%. أما فيما يخص ذوي المستوى العالي فهم 5.5% ومعظمهم مشتغلين ب99.4%. في حين فئة العزاب لا توجد بها فروقات.

الفرعان رقم 13و14 يمثلان مكان الإقامة لفئة الذكور ذوي العمر(15-24سنة) ب10.4% ممثلة في 75.5% مشتغلين و الباقي بطالين و ذلك بالنسبة لمكان الإقامة حضر، أما مكان الإقامة ريف يمثل 2.6% ممثلة في 83.2% مشتغلين و16.8% بطالين. ولم تصنف فئة الاناث مثل الذكور لعدم وجود فروقات بينها.

الشكل 02: شجرة الاحتمالات (شجرة القرارات) للمتغير التابع الناشطين اقتصاديا.

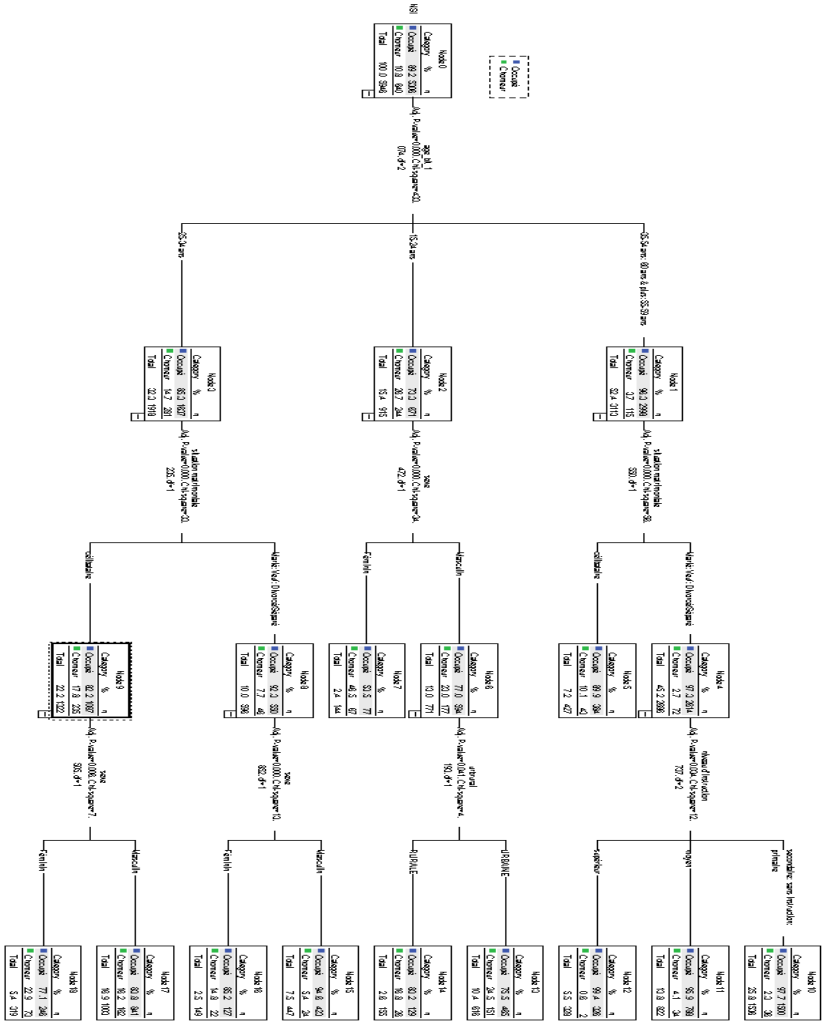

المصدر: بالاعتماد على برنامجspss2

أيضا من خلال الشكل والتحليل أعلاه يتبين لنا تقاطع المتغيرات المستقلة مع نفس الفئة واحدة تلوى الأخرى وفي آن واحد، وبشكل بسيط بإمكانه المساهمة والتوجيه باتخاذ القرار المناسب لمختلف الفئات في سوق الشغل.

- القطاع القانوني: شجرة الاحتمالات للمتغير التابع الحالة الفردية (قطاع عام + قطاع خاص (بناءا على العمر، الجنس، المستوى، التعليمي، الحالة العائلية ومكان الإقامة حيث ملخص النموذج يظهر تصنيف الافراد إلى 32 فرع منها 21 فرع نهائي. (الملحق رقم 04)

من خلال النتائج المحصل عليها وحصر تقاطع مختلف المتغيرات السوسيو–اقتصادية بالنسبة لكل فئة من فئات مجتمع البحث سواء الافراد الناشطين اقتصاديا والغير الناشطين فبإمكان متخذين القرارات او مهندسي السياسات الوطنية الخاصة بالتشغيل الاعتماد على هذه الخصائص والمتغيرات مجتمعة في فئة معينة لوضع سياسات وبرامج خاصة حسب ما تتطلبه كل فئة، التي بصدد وضع برنامج لها لكي تكون لهذه السياسات فعالية ونجاعة أكبر.

6. الخاتمة:

من خلال الورقة البحثية حول سوق الشغل وأهم مؤشراته وذلك بالنسبة للأشخاص الناشطين سواء كانوا مشتغلين او بطالين يتضح جليا مدى تذبذبه وعدم وجود التوازن المطلوب بين الطلب على العمل والعرض وهذا عبر مراحل وفترات زمنية مختلفة مرت بها الجزائر. مع ابراز من خلال الأرقام والمؤشرات مدى العلاقة الوطيدة الموجودة بين حركية سوق الشغل وسوق النفط في الجزائر حيث كلما كانت أسعار المحروقات مرتفعة كلما كانت حركية وانتعاش في سوق الشغل وتغير في مؤشراته نحو الأحس .كانت قد طرحت فئة الناشطين اقتصاديا عرضا كبيرا ولائقا من العمالة خلال مجمل الفترة الزمنية الدراسية لسوق الشغل بمعدل يتماشى مع المعدل العالمي أو معدل المجتمعات الفتية. حيث يتوقع استمرار تزايد في هذه الفئة في السنوات المقبلة وهذا حسب الهرم السكاني للسنوات الأخيرة الممثل في معظم قاعدته من فئة الشباب. لكن كان الاستيعاب الجيد لهذه القوة يواجه عوائق متفاوتة في معظم الأوقات وذلك بحسب الجنس، مستوى التأهيل والفئات العمرية. أيضا يتبين لنا من خلال التصنيف لسوق الشغل حسب شجرة الاحتمالات مدي أهمية استخدام نظم المعلومات في التنبؤ وتحديد كل الحالات الممكنة لأفراد المسح حسب مختلف الخصائص وبتقاطع عدة متغيرات في نفس الفئة بصورة بسيطة وواضحة، وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات وبناء نظرة استشرافية لوضعية سوق الشغل. لذلك بات على الحكومة ممثلة في مؤسساتها التي على عاتقها هذا الشق انتهاج سياسات موجهة وخاصة للحد من العوائق التي تسيطر على سوق الشغل وذلك بالأخذ بدراسات من الواقع والميدان، وبما يتماشى مع ما هو موجود في سوق الشغل .بعد نتائج هذه الدراسة غير النهائية يتطلب اجراء دراسات أخرى نظرية وتطبيقية مكملة لها وفي ميدان سوق التشغيل لعدة سنوات ومختلف الفئات وذلك قصد فهم وحصر أكثر لتقاطع المتغيرات في كل فئة على حدى لمختلف فئات سوق التشغيل، لوضع سياسات وبرامج حسب المتطلبات الفعلية التي بإمكانها ان تحد من ظاهرة البطالة بعد الأخذ بالقرارات الأكثر دقة وموضوعية في الواقع.

المراجع:

1. المكتب الدولي للعمل/https://www.pltcgem.com/bureau-international-du-travail
2. Lamia Benhabib, Philippe Adairan: Hiring Discrimination on the Algerian labour market: an assessment with testing. Africa meeting of the Econometric Society, Algiers, Algeria, Jun2017, P (4-5
3. Ali Souag, Ragui Assaad, University of Mascara and University Paris Est Creteil1 and University of Minnesota "Labor Market Program and Informality in Algeria", Page03.2017
4. Le marche de travail en Algérie, une vision nouvelle?, 2013 ,page04. 4- Mohamed saib, Directeur de recherche CREAD
5. Lassassi M, HAMMOUDA N. les déterminants du choix du statut self employment vs le salariat en Algérie analyse en pseudo-panel, les cahiers du CREAD, N 113-114-2015.
6. Dr. Kamel Lahmar, Unemployment in Algeria, International journal of Rural Development, Environment and Health Research (IJREH), [Vol-3, Issue-1, Jan-Feb, 2019]
7. الديوان الوطني الإحصائيات) www.ons.dz)
8. عبد الغني دادن & محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008، مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.ص175 .
9. Données statistiques : ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, O.N.S Algerie, SEPTEMBRE 2017,p 1-2.
10. عبد القادر قديد : أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل-دراسة تحليلية قياسية مطبقة على حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي 2015 ص116.
11. د حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الادارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2-1، عمان ص131.
12. د. محمد راتول، بحوث العمليات ط2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2006 ص 199.
13. د. مصطفى بابكر، التحليل باستخدام شجرة القرار، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، https://fr.scribd.com/doc،سبتمبر 2018.ص 02